فيروس "كورونا".. شهادات صادمة لمغاربة يعيشون الحجر الصحي في إيطاليا

تيلكيل عربي - العدد 43 - من 13 إلى 19 مارس 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

بعد 15 شهرا من "البلوكاج"..

صلاحيات جديدة وواسعة لمحاربة الفساد والرشوة

فيروس الرشوة المستجد

أخيرا وبعد طول انتظار، أنهت الأمانة العامة للحكومة صياغة مشروع قانون جديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بطلب من رئيسها محمد بشير الراشدي، الذي عينه الملك محمد السادس رئيسا للهيأة في النصف الأول من 2018، ليظهر ضوء في نهاية نفق إخراج قانون يمكّن الهيئة من تطوير أدواتها لمحاربة الرشوة والفساد. لايخفى أن هناك إرادة سياسية، معبّر عنها من أعلى السلطات في البلاد لمحاربة الفساد والرشوة، كما أن هناك ملفات عديدة تعرض على مجموعة من محاكم المحكمة، لكن كان لابد من تجديد القانون، لأن الرشوة "فيروس" متمكّن من المجتمع المغربي، ينخره كالسرطان، ورغم ذلك يبدو متصالحا معه!

والغريب أن هذا الفيروس "مستجد" فعلا وفي كل آن، لأن المرتشين والفاسدين، خصوصا الكبار منهم، يطورون "أداءهم" مع تطور القوانين، ولا يكفون عن التلاؤم معها بالبحث المستمر في ثغراتها!

قد يكون مشروع القانون الجديد دون طموح الذين يتمنون أن يغمضوا أعينهم ويفتحوها على مجتمع يحاسب مرتشيه، ويضرب على أيديهم، لكن المشروع يبقى أحسن من القانون السابق، وربما تم تطويره خلال المسطرة التشريعية (إذا تمكن البرلمانيون من ذلك)... لكنه يبقى، على كل حال، خطوة متقدمة في تمكين المؤسسة من لعب دورها بنجاعة أحسن من وضع الجمود الحالي... ■

فيروس الرشوة "مستجد" فعلا، لأن الفاسدين يطورون "أداءهم" مع تطور القوانين، ولا يكفون عن التلاؤم معها بالبحث المستمر في ثغراتها!

هذه مرتكزات مشروع الدعم الاجتماعي للفقراء

بدأت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، الاثنين 9 مارس، مناقشة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

الشرقي لحرش

مشروع القانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

المشروع الذي أحيل على مجلس المستشارين قبل مجلس النواب تطبيقا للفقرة الثانية من الفصل ٧٨ من الدستور التي تنص على أن "مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين".

خلافات برلمانية

بدأ اجتماع لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على إيقاع خلاف بين أعضائها بشأن منهجية مناقشة مشروع القانون، ففي الوقت الذي كان رئيس اللجنة، أحمد شدا وبعض أعضاء مكتبها يسعون للتسريع بالمناقشة من خلال دمج المناقشة العامة مع المناقشة التفصيلية، احتج مستشارو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على هذا القرار، معتبرين أن النظام الداخلي للمجلس يفرق بين المناقشتين، وهو الطرح الذي زكاه المستشار البرلماني عبد اللطيف أوعمو، قبل أن يقرر رئيس اللجنة البدء بالمناقشة العامة. وتسبب البدء بالمناقشة العامة في تأجيل المناقشة التفصيلية إلى غاية الأسبوع المقبل.

مشروع ابتكاري

أجمعت تدخلات أعضاء اللجنة على أهمية المشروع الذي سيضع حدا لتشتت برامج الدعم الاجتماعي، والتي تفوق 100 برنامج دون أن يكون لها أثر ملموس على الفئات المستهدفة. في هذا الصدد، اعتبر المستشار البرلماني عن حزب التقدم والاشتراكية عبد اللطيف أوعمو أن المشروع الحالي مشروع ابتكاري وذو أهمية قصوى، نظرا لكونه مهيكلا ويعالج الإشكالات البنيوية لمنظومة الدعم الاجتماعي من خلال توحيدها، ومعرفة المستحقين لها. من جهته، نوه مبارك الصادي، المستشار البرلماني عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمشروع، لكنه أكد على ضرورة الاستعانة برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مشددا على ضرورة أخذ الوقت الكافي في مناقشة مشروع القانون.

كما نوه البشير العبدلاوي، المستشار البرلماني عن حزب العدالة والتنمية بالمشروع، معتبرا أنه سيحل مجموعة من الإشكالات من

«

خلال توحيد برامج الدعم الاجتماعي، وتوجيهها نحو مستحقيها.

مرتكزات المشروع

يرتكز المشروع على أربع مرتكزات من شأنها تحسين مردودية البرامج الاجتماعية، وضبط المستفيدين منها عبر استعمال التكنولوجيات الحديثة. وهذه المرتكزات هي:

السجل الوطني للسكان: ويهدف إلى توفير المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالمغاربة والأجانب المقيمين بالتراب المغربي بطريقة إلكترونية، من خلال تجميعها وتسجيلها وحفظها وتحيينها عند الاقتضاء. وسيفتح باب التسجيل في هذا السجل للمغاربة والأجانب المقيمين بالتراب الوطني، وتتكلل بمنح معرف مدني واجتماعي رقمي يمكن من التحقق من صدقية المعطيات الشخصية المدلى بها من قبل الأشخاص الراغبين في التقيد في السجل الاجتماعي الموحد من أجل الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي. وبحسب نور الدين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، فإن التسجيل في السجل الوطني للسكان سيكون اختياريا، كما أن المعطيات الشخصية التي يتم الحصول عليها هي معطيات عادية جدا، ولا تتعلق بدخل الأفراد، بقدر ما تتعلق بهويتهم، ومحل سكنهم، وصورة لقزحية العين لتفادي التكرار. ويعتبر بوطيب أن ترك أمر التسجيل في السجل الوطني للسكان اختياري أمر يمليه الوقت الذي سيقضيه الموظفون في تسجيل الراغبين، إذ أن هذه العملية تتطلب حوالي نصف ساعة لكل مواطن.

السجل الاجتماعي الموحد: هو بمثابة سجل رقمي يتم في إطاره تسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرف عليها الإدارات والجماعات الترابية والهيئات العمومية، وذلك بناء على طلب يقدمه الشخص المصرح باسم الأسرة، كما يهدف إلى معالجة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر بطريقة إلكترونية.

الصادي البرلماني عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قال إن تسجيل النساء الأرامل يتم في مقرات حزبية، وهو الطرح الذي زكاه الاستقلالي ميارة.

ويشير مشروع القانون إلى أن السجل الاجتماعي الموحد سيشكل المنطلق الوحيد للولوج لكافة برامج الدعم الاجتماعي، من خلال تحديد مدى قابلية الاستفادة منها عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية تتم وفق عملية تنقيط مبنية على المعطيات الاجتماعية المتوفرة وباستعمال التكنولوجيات الحديثة. كما يشترط مشروع القانون على من يريد التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد أن يكون قد سبق له التسجيل بالسجل الوطني للسكان.

ويؤكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية أن برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن تستفيد منها الطبقة المتوسطة كذلك؛ إذ معيار التنقيط سيكون هو الفيصل في العملية، خاصة أن التسجيل في السجل الوطني للسكان سيظل مفتوحا دائما.

الوكالة الوطنية للسجلات: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، سيتم إحداثها من أجل تدبير السجل الوطني للسكان، والسجل الاجتماعي الموحد، وتتولى مهمة ضمان حماية المعطيات الرقمية للسجلات وسلامة المنظومة المعلوماتية للمسجلين بها، كما تتولى مهمة منح المعرف المدني الاجتماعي الرقمي للأشخاص المقيدين بالسجل الوطني للسكان، وتقديم خدمات التحقق من صدقية المعطيات

المشروع يسعى إلى تحسين مردودية البرامج الاجتماعية.

المعطيات التي يتم الحصول عليها من المواطنين يتم تشفيرها لكي لا تطلع عليها أي جهة أخرى.

المضمنة في السجل الوطني الموحد والسجل الوطني للسكان، كما ستضع قائمة الأسر المؤهلة للاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي.

المعطيات الشخصية : نص مشروع القانون على حماية المعطيات الشخصية، وذلك بإلزام الوكالة الوطنية للسجلات بمعالجة المعطيات التي تتوفر عليها بطريقة نزيهة ومشروعة، وعدم تسليمها لأي جهة أخرى، إلا أنه استثنى من ذلك ما يتعلق بأغراض الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة أو الوقاية من الجريمة أو زجرها، كما منح الأشخاص المسجلين في تلك السجلات حق الاطلاع على الجهات التي اطلعت على معطياتهم الشخصية باستثناء ما يتعلق بالدفاع والأمن.

وبحسب نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، فإن جميع المعطيات التي يتم الحصول عليها من المواطنين يتم تشفيرها، ولا يمكن الاطلاع عليها من طرف أي جهة أخرى.

الاستغلال السياسي

أثارت عدد من مداخلات المستشارين البرلمانيين، خاصة المنتمين لفرق المعارضة إمكانية الاستغلال السياسي لهذا المشروع، مستدلين بما اعتبروه استغلالا سياسيا لبرنامج الدعم المباشر الموجه للأرامل من طرف حزب العدالة والتنمية.

واعتبر مبارك الصادي، المستشار البرلماني عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تسجيل النساء الأرامل يتم في مقرات حزبية، وهو الطرح الذي زكاه الاستقلالي النعم ميارة، إلا أن الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية نفى حدوث أي استغلال لهذا البرنامج، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية هي من تعمل على تنفيذه على أرض الواقع.

من جهته، قال نبيل الشيخي، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، في حديث مع "تيلكيل عربي" إنه يخشى أن يؤدي الحديث عن الاستغلال السياسي إلى تأخير خروج مشروع القانون إلى حيز الوجود، معتبرا أن الأحزاب لا تشرف على تنزيل المشروع على أرض الواقع، لكن من حق الحكومة أن تسوق لمنجزاتها بين المواطنين، فضلا عن كون المشروع الآن بيد البرلمان، ومن حق جميع الفرق البرلمانية أن تتقدم بمقترحاتها من أجل تجويده. ■

رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين الشيخي يخشى أن يؤدي الحديث عن الاستغلال السياسي إلى تأخير خروج مشروع القانون إلى حيز الوجود.

بعد انهيار سوق البترول..

لهذا لم تنخفض أسعار المحروقات في المغرب

يتساءل كثير من المغاربة حول عدم التفاعل الفوري لمحطات توزيع المحروقات مع انخفاض ثمن البترول الذي عرف انهيارا غير مسبوق في الأسواق العالمية الاثنين 09 مارس. "تيلكيل عربي" يقدم توضيحات لخبيرين مغربيين في الطاقة.

موسى متروف

انخفاض أسعار البترول عالميا لم ينعكس بعد على أثمان المحروقات في محطات التوزيع.

يقول عمر الفطواكي، الخبير في الطاقة، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، إن الناس يعتقدون أن أسعار المواد البترولية التي تباع في المحطات مرتبطة بأسعار البترول الخام. ويؤكد أن أسعار المحروقات في المغرب مرتبطة بسوق روتردام للبترول المكرر، وذلك ما يفرضه نص تنظيمي.

بين الخام والمكرر

من جانبه، يرى المهدي الداودي، الخبير المغربي في الطاقة أيضا، أن سوق روتردام هو سوق للأسعار (prix)، وليس للمنتوجات (produits) وهو مرجع، لكن يمكن شراء البترول بأقل من الأسعار المتداولة في روتردام، حسب شبكة العلاقات وغير ذلك.

ويوضح الفطواكي أن المضاربين في أسعار البترول المكرر في سوق روتردام هم من يشترون البترول الخام، لذلك يعتبرون بأنهم إذا اشتروه الآن بـ30 دولارا، فقد يشترونه بـ60 دولارا بعد ذلك، لذا فهم يقومون بالمضاربة في بورصة البترول، وهم من يتحكمون فيها، لأنهم هم من يشتري الخام ويكرره!

ويزيد الخبير أنه "لو افترضنا أنه تم تشغيل مصفاة "سمير" لكان بالإمكان شراء البترول الخام، ولكن طبعا هناك تكلفة تكريره، وسيقول القائمون عليها، هم أيضا، 'من يضمن أنه بعد شهرين أو ثلاثة أشهر سيصل ثمنه إلى 60 دولار، بحيث إذا خفضنا درهما،

«

لو كانت مصفاة "سامير" تعمل حاليا لتمكنت من شراء كميات كبيرة من البترول الخام.

سنضطر إلى زيادة درهمين في ذلك الوقت!'، ليتكرر ما يقوله المضاربون في سوق روتردام"، على حد تعبيره. وأوضح الفطواكي: "هؤلاء المضاربون يفضلون التريث في تخفيض أسعار البترول المكرر لمدة، أما إذا ارتفع ثمن الخام فهم يرفعون مباشرة ثمن البترول المكرر، فضلا على أننا 'نحن المغاربة 'كنزيدو فيه شوية'"، على حد تعبير المتحدث. المهدي الداودي يرى أنه "عند انخفاض ثمن البترول لا يكون التأثير على السوق في يوم الغد، لأنه يتم شراؤه وتكريره وتخزينه ليتم بيعه بعد ذلك. ثم إن الذين يبيعونه يكون لديهم قدر من المخزون، فيقول 'لن أمر إلى ما اشتريته بثمن منخفض، حتى أنهي المخزون الذي اشتريته بثمن مرتفع'، وهذا يتطلب مدة معينة".

أسف على "سامير"

وبالنسبة للمغرب، لأن مصفاة "سامير" متوقفة، يقول الداودي، "لابد من وقت ليكون هناك تأثير لانخفاض ثمن البترول الخام على السعر الذي تباع به المحروقات في محطات التوزيع". ويزيد الخبير، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، "ولو كانت المصفاة تعمل الآن، لانتهزت الفرصة لشراء كمية كبيرة من البترول الخام بثمن منخفض لتخزينه بثمن 32 دولار، ليكون التأثير الإيجابي على السوق في ما بعد". ويستطرد ليوضح "ولكن بما أن مصفاة 'سامير' متوقفة، لن تكون هناك استفادة من انخفاض ثمن البترول"، لأنه لا يعتقد أن يستمر انخفاض ثمن البترول إلا أسبوعا أو أسبوعين، "بعد تسوية الخلافات السياسية، لتعود المياه إلى مجاريها"، على حد تعبيره. وبالنسبة لتوزيع المحروقات في المحطات، يقول الخبير إن "تأثير الانخفاض كان يفترض أن يتم قبل الآن، لأن الأسعار انخفضت إلى 52 دولارا منذ مدة، ولم يقع انهيار ثمن البترول مرة واحدة إلا يوم الاثنين 9 مارس، ولكن الإشكال المطروح في المغرب، هو أنه ليست هناك مراقبة على سوق البترول في المغرب، وليست هناك منافسة و'لوبي' شركات التوزيع يتفقون فيما بينهم، كأن لديهم احتكارا للسوق". ويزيد أنه "عندما تم إعداد القانون، في أواخر 2015، وقع خطأ كبير، لأن التحرير تم بدون أخذ احتياطات، والآن من حق أي شركة للتوزيع أن تبيع حتى بسعر 20 درهما للتر، لأن القانون يسمح لها بذلك!"، على حد تعبيره. ■

"المضاربون يتريثون في تخفيض أسعار البترول المكرر لمدة، أما إذا ارتفع ثمن الخام فهم يرفعون مباشرة ثمن البترول المكرر، و'نحن المغاربة 'كنزيدو فيه شوية'".

فيروس "كورونا"..

شهادات صادمة لمغاربة يعيشون الحجر الصحي في إيطاليا

بسبب تفشي فيروس "كورونا" المستجد، آلاف المغاربة من أبناء الجالية في إيطاليا، يتقاسمون مع البلد ظروف الحجر الصحي العام في البلاد. منذ يوم الثلاثاء 10 مارس الجاري. توقفت الحياة بشكل شبه نهائي، حسب شهادات استقاها "تيلكيل عربي"، واختار بعضهم الاتصال عبر تقنية الفيديو، لنقل الأجواء التي تمر بها إيطاليا صوتا وصورة. شوارع خالية ومحلات مقفلة وشح في الموارد الغذائية في بعض المناطق، كما أن أسعار مواد الوقاية والتنظيف ارتفعت وأصبح الحصول عليها صعباً.

المدن الإيطالية أصبحت فارغة على عروشها بعد الحجر الصحي.

أحمد مدياني

شهادات من البندقية إحدى البؤر المصدرة للفيروس والأكثر تضررا منه، ومن إقليم "ليغوريا" الذي يوجد على الحدود الفرنسية، ومن منطقة "لومبارديا" التي دخلت الدائرة الحمراء لتفشي المرض قبل أسابيع. من هذه المناطق كلها، ينقل مغاربة إيطاليا يوميات عيشهم وتعايشهم مع فيروس شل البلاد.

تشديد المراقبة

زهير بوفاريسي، مغربي من مدينة بني ملال يقطن بإقليم "ليغوريا"، الواقعة على الحدود مع فرنسا. من شرفة بيته، تواصل مع "تيلكيل عربي" عبر تقنية الفيديو، لينقل صورة تظهر الشوارع خالية من كل جانب، وجميع المحلات التي تجاورها مقفلة. يقول زهير إن أول حالة سجلت في الإقليم، كانت لامرأة مسنة قدمت من نواحي ميلانو، واستقرت بفندق "بلازيو". مكثت لأكثر من أسبوع، قبل أن تظهر عليها علامات المرض، وبعد خضوعها للتحليل، تأكدت إصابتها بفيروس "كورونا" المستجد.

وأضاف الشاب المغربي الذي يعمل في أحد فنادق مدينته، إنه بعد اكتشاف أول حالة، قررت السلطات الإيطالية في الحال إخضاع 40 شخصا من العاملين والمقيمين في الفندق المذكور للحجر الصحي.

«

ومع مرور الأيام، ارتفع عدد الحالات المؤكد إصابتها بالفيروس إلى 30 حالة، كما تم تسجيل حالات جديدة في نواحي مدينته وتحديدا بمناطق "فروكيتو" و"سانتوس" و"بيريتو".

وأفاد زهير بوفاريسي أنٍ التنقل بين المدن والبلدات أصبح ممنوعا بشكل نهائي، ومن يعمل في مكان بعيد عليه أن يحمل معه عقد العمل أو تصريحاً من السلطات يسمح له بالتنقل. وأضاف المتحدث ذاته: "بحكم قربنا من الحدود الفرنسية، إجراءات الحجر الصحي مشددة جداً، وكل المناطق الحدودية تعيش نفس الوضع، المسؤولون في إيطاليا يتحدثون في الإعلام هنا عن إعطائهم لضمانات بالمنع النهائي لخروج مصابين من البلاد وتوجههم نحو دول أخرى". نفس الوضع ينقله عز الدين نورسي، من إحدى أكثر المناطق التي تعرف تفشيا للفيروس، البندقية، مدينة فرض عليها الحجر الصحي الكامل منذ مساء يوم الجمعة 6 مارس الجاري، وقال في شهادته لـ"تيلكيل عربي": "أقطن في إقليم البندقية، والمنزل يبعد عنها قرابة 20 كيلومترا فقط، حركة التنقل توقفت بالكامل منذ أيام، وأصبح ممنوعاً حتى الانتقال من تراب بلدة إلى أخرى، ومن يخالف إجراءات الحجر الصحي في التنقل، يعرض نفسه لغرامة مالية تقدر بما بين 200 و300 أورو، وإذا كرر المخالفة ترتفع قيمتها". وكشف عز الدين نورسي أن بعض أقسام الشرطة في الإقليم، نشرت تحذيرات صارمة لمن يخالفون منع التنقل والسفر، وتوعدت ما من مرة أن الأمر قد يصل للمتابعة القضائية.

شهادة أخرى،هذه المرة على لسان يوسف كوطي، شاب مغربي يقيم بإقليم "لمبرديا" نواحي "ميلانو"، يقول إن العمل توقف، ووحدهم الذين يشتغلون في الوظائف الأساسية يغادرون منازلهم.

"في الحي حيث أقطن ارتفعت حالات الإصابة بالفيروس بشكل مهول خلال الأسبوع الماضي، وكانت السلطات تعلن يوميا عن 3 حالات جديدة، إقليمنا تفشى فيه الفيروس كما تابعتم في الإعلام بشكل متسارع"، يقول يوسف كوطي. وأجمع كل من تحدث إليهم "تيلكيل عربي" على أن الصلاة جماعة في المراكز الإسلامية والمساجد بدورها منعت، وأنهم توصلوا بداية الأسبوع الجاري برسائل نصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تخبرهم بعدم التردد على المساجد، لأنها سوف تخضع لنفس إجراءات الحجر الصحي.

منازل تحولت لمحلات بقالة

في ركن صغير من بيته، أظهر زهير بوفاريسي لـ"تيلكيل عربي" كيف تحولت الرفوف خلف الباب إلى ما يشبه محلا للبقالة. وقال في هذا الصدد: "قبل ثلاثة أيام من إعلان الحجر الصحي في البلاد، توجهت نحو المركز التجاري للحي، واقتنيت كل المواد التي يمكن أن تؤمن لنا حاجيات أكثر من شهر ونصف، ومع ذلك اضطررت للخروج بعد ذلك، لدي طفلتان، وفي كل مرة تتذكر شيئا نسيته ويجب أن تجلبه للمنزل". يوسف كوطي، الذي يقطن بإقليم "لمبادريا"، نقل الواقع نفسه، وأوضح أن "المناطق التي تشهدٍ كثافة سكانية عالية، أصبح من الصعب جداً الحصول فيها على الموارد الغذائية، وتفاقمت الأوضاع بعد قرار الحكومة فرض الحجر الصحي في البلاد كلها".

في المقابل، صرح عز الزدين نورسي بواقع مختلف تماماً، رغم بعده عن مركز مدينة البندقية بـ20 كيلومترا فقط، وقال: "حيث أقطن المنطقة توجد بها تجمعات سكنية كبرى عبارة عن فيلات، وإلى حدود اللحظة ما هو متوفر لنا يكفينا، وقمت بالتسوقٍ يومٍ الثلاثاء 10 مارس، نعم يفرضون عدداً محدوداً من الأشخاص الذين يسمح لهم بدخول المركز التجاري، ولكن الأمور عادية".

وبالعودة إلى شهادة زهير بوفاريسي الذي يقطن بإقليم "ليغوريا" على الحدود الفرنسية، الوضع مختلف تماماً. حكى أنه اضطر يوم الثلاثاء 9 مارس للخروج من أجل جلب مؤن إضافية من الخضر، ليجد نفسه وسط صف طويل يمتد لأمتار، أمام باب المركز التجاري وهو موصد. لايسمح بدخول زبون جديد، الا إذا انتهى زبونوسابق منوالتسوق وخرج.

الإيطاليون ومغاربة إيطاليا يلزمون بيوتهم.

الحجر الصحي أنهى حركية إيطاليا.

وسائل الوقاية ومواد التعقيم.. شح وغلاء

وكما هو الحال في مجموعة من الدول، أصبح شراء وسائل الوقاية من فيروس "كورونا" المستجد خاصة الكمامات الطبية والمواد المعقمة، أمراً صعباً، بل تسببت المضاربات في ارتفاعها. ونقل زهير بوفاريسي أن ثمن الكمامة الطبية ارتفع ليصل إلى 30 أورو للواحدة، أما المطهر السائل فقفز سعره من 12 أورو إلى 70 أورو، وكل هذه المواد والوسائل حسب المتحدث ذاته مفقودة، ولو لا تدخل بعض الجمعيات لما استطاع مجموعة من الناس تأمين حاجياتهم منها. يوسف كوطي، بدوره، تحدث عن صعوبة الحصول على مواد التعقيم ووسائل الحماية، بل ذهب حد القول، إن "عدداً من المقيمين الأجانب من جنسيات أخرى، توصلوا بحاجياتهم من الكمامات الطبية من خلال قنصليات بلدانهم".

رعاية صحية.. "مع وقف التنفيذ"

"إذا أحسست بآلام أو حمى أو نزلة برد، يمنع عليك التنقل إلى المستشفى، يجب أن تتصل أولاً بطبيب العائلة، وإن شك في إصابتك بالفيروس، فإنه يتصل بفرقة صحية خاصة، تنتقل إلى منزلك لأخذ عينة تخضع للتحليل، الحجر الصحي أصبح إلزاميا في المنازل قبل نقلك إلى المراكز الصحية المخصصة للمرضى بكورونا، إن جاءت نتائج التحليلات إيجابية"، كانت هذه شهادة زهير بوفاريسي، وأضاف أن الإجراءات المرتبطة بالرعاية الصحية، بدورها أصبحت مشددة. وتابع المتحدث ذاته أن "السلطات تتواصل معهم دائماً عبر رسائل نصية قصيرة، أو من خلال وسائل الإعلام، ومن بين ما أخبرتهم به، هو عدم التوجه إلى أقسام المستعجلات كيف ما كانت الحالة، وهناك عدد من المرضى توصلوا بطلب تأجيل عملياتهم الجراحية إن لم تكن طارئة أو قد يسبب التأجيل خطراً على حياتهم". نفس الوضع تحدث عنه يوسف كوطي، وقال: "في إقليم لمبرديا الوضع الصحي خطر للغاية، يومياً هناك وفيات خاصة عند المصابين بالفيروس من كبار السن والذين يعانون من الأمراض المزمنة". وأضاف كوطي أن "المستشفيات ترفض استقبال أي حالة بشكل مباشر. طبيب العائلة اليوم هو القناة الأولى لمعرفة ما يصيبك من مرض، وقبل الحجر الصحي كان من الصعب الحصول على موعد بسبب الاكتظاظ الذي سببه الهلع من انتشار الفيروس".

التفكير في العودة إلى المغرب؟

في الوقت الذي قرر كثيرون مغادرة البلاد، وحاول من يقطن في بؤر تفشي الفيروس الهروب منها، اختار هو طريق العودة من المغرب إلى إيطاليا. وقال نورسي في شهادته لـ"تيلكيل عربي": "في المنطقة حيث أقطن لم يعد أي مغربي خائفا من الفيروس. أنا عدت إلى إيطاليا شهر فبراير الماضي، رغم انتشار المرض. إيطاليا اشتغلت فيها وإن مرضت سوف أبقى هنا، ويجب أن يفكر جميع أفراد الجالية هكذا. هنا السلطات تقوم بدورها وتتواصل حول المرض وتبذل جهدها، لذلك أنصح المغاربة بعدم المغامرة والتفكير في العودة إلى المغرب خلال هذه الفترة العصيبة، وعلى كل حال لا يمكنهم ذلك بعد قرار الحجر الصحي".

نفس الموقف صرح به زهير بوفاريسي، الذي أثنى على الدور الذي تقوم به السلطات الإيطالية في مواجهة إنتشار الفيروس رغم الصعوبات التي توجهها بسبب رفض الإيطاليين لسجنهم في منازلهم لمدة طويلة.

وأضاف: "نحن هنا منذ سنوات من أجل كسب قوت العيش، لا يمكن أن نغادر البلاد التي قبلت بنا في أزمة، كما أن عودتنا إلى المغرب قد تشكل خطراً على إخواننا هناك، وتابعنا بحسرة الكشف عن حالتين في المغرب مصدرها سيدة من إيطاليا توفيت وشخص آخر من أفراد الجالية". يوسف كوطي، الذي يقطن بأحد أخطر مناطق إيطاليا اليوم، له رأي مخالف تماماً، بل حاول يوم الجمعة ٦ مارس الجاري شراء تذاكر السفر عبر الطائرة له ولعائلته الصغيرة، لكنه أخبر باستحالة ذلك، لأن الإقليم حيث يقطن فرضت عليه اجراءات الحجر الصحي في نفس اليوم.

وبرر كوطي قراراه بأن الخوف على طفلتيه تملكه، وفضل أن يعود إلى المغرب عوض البقاء في بلد ينتشر فيه الفيروس بسرعة.

زهير بوفاريسي ختم حديثه لـ"تيلكيل عربي" بالإشارة إلى سبب اختياره البقاء في إيطاليا بالقول إن من يحكمون تلك البلاد يخبرونهم بكل شيء، وآخر ما توصل به خلال لحظة الحديث معه، رسالة نصية اطلع الجريدة على فحواها، وتحمل توصية بـ"ضرورة إغلاق الأبواب والنوافذ وإدخال الحيوانات من الحدائق وعدم ترك الثياب أو أي غرض خارجا، لأن السلطات الإيطالية سوف تبدأ عملية تعقيم شاملة، تستعين فيه بالمروحيات في بعض المناطق، وذلك مساء يوم الأربعاء 11 مارس الجاري، ابتداء من الساعة الحادية عشرة مساء وإلى غاية الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس 12 مارس". ■

بعد 15 شهرا من "البلوكاج"..

صلاحيات جديدة وواسعة بين يدي الراشدي لمحاربة الفساد والرشوة

بعد طول انتظار، أنهت الأمانة العامة للحكومة صياغة مشروع قانون جديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بطلب من رئيسها محمد بشير الراشدي، الذي عينه الملك محمد السادس رئيسا للهيأة في النصف الأول من 2018.

الشرقي لحرش

الملك محمد السادس خلال تعيينه محمد بشير الراشدي على رأس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

يعتبر مشروع قانون جديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الذي أعدته الأمانة العامة للحكومة، الثاني من نوعه بعد مشروع آخر قدمه الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية (آنذاك) محمد بن عبد القادر نهاية يونيو 2019، إلا أنه لم يتم الاتفاق حوله.

كما يشكل هذا المشروع إعادة صياغة شاملة لمختلف مقتضيات القانون الحالي، ووضعها في إطار نص قانوني جديد ينسخ القانون الحالي برمته.

صلاحيات جديدة

منذ تعيين الراشدي على رأس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ظل يؤكد على ضرورة منح الهيأة صلاحية التصدي التلقائي للفساد بدل الاكتفاء بإجراء التحريات في البلاغات والشكايات التي تصلها، ومن تم فقد نص مشروع القانون على إمكانية أن تتصدى الهيأة تلقائيا إلى كل حالة من حالات الفساد التي تصل إلى علمها، كما يمكنها القيام أو طلب القيام من أي جهة معنية تعميق البحث والتحري في الأفعال التي ثبت للهيأة بناء على معطيات أو معلومات أو مؤشرات أنها تشكل حالات فساد، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ترتيب الآثار القانونية في ضوء النتائج المتوصل إليها. ومن أجل القيام بمهامها، منح مشروع القانون مأموري الهيئة صلاحية:

- دخول جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومقرات باقي أشخاص القانون العام باستثناء المحاكم والمرافق التابعة للإدارات المكلفة بالدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي.
- دخول المحلات المهنية للأشخاص الذاتيين والاعتباريين والمقرات الاجتماعية للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص وفروعها شريطة مشاركة ضابط أو عدة ضباط للشرطة القضائية في الأبحاث والتحريات التي يتم القيام القيام بها، ويعتبر حضورهم إلزاميا، ومن أجل ذلك يشعر رئيس الهيأة وكيل الملك المختص قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ويؤذن لمأموري الهيأة الاطلاع على جميع الوثائق الإدارية والمالية والمحاسبية التي تتوفر لدى الجهة المعنية، والتي من شأنها أن تفيدهم في أبحاثهم.

الراشيدي ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني يتعاونان لإخراج القانون الجديد للهيئة.

أهمية المحاضر

في هذا الصدد، نص مشروع القانون على أن محاضر مأموري الهيئة يوثق بمضامينها إذا تعلق الأمر: بالمحاضر المنجزة في شأن المخالفات الإدارية والمالية التي تكتسي طابعا جرميا، إلى أن يثبت ما يخالفها بأي وسيلة من وسائل الإثبات، وكذا بالمحاضر المنجزة في شأن جنح الفساد،إلى أن يثبت ما يخالفها، كما يمكن للنيابة العامة المختصة أن تقوم بإجراء أبحاث تكميلية بواسطة الشرطة القضائية. وعلاقة بأعمال البحث والتحري التي تقوم بها الهيئة، فقد منح مشروع القانون الهيأة إمكانية التماس تسخير القوة العمومية لمؤازرة مأموريها في القيام بمهامهم.

مفهوم الفساد

في هذا الصدد، عمل مشروع القانون على إعادة صياغة المقتضيات المتعلقة بتحديد مفهوم الفساد وذلك بغاية توسيع نطاق تعريفه ليشمل جريمة تبديد الأموال العمومية ولما قد يجرمه المشرع مستقبلا من أفعال، بدل حصر مفهوم الفساد في جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والغدر كما ينص على ذلك القانون الحالي للهيأة. كما أصبح مفهوم الفساد يشمل المخالفات الإدارية والمالية التي تشكل سلوكات تتسم بالانحراف وعدم حماية الصالح العام، وتناقض القواعد المهنية، ومبادئ الحكامة وقيم الشفافية والنزاهة. «

مشروع القانون يمكن من تبليغ رئيس الهيئة بحالات الفساد.

إعادة النظر في اختصاصات أجهزة الهيئة

أدخل مشروع القانون مجموعة من التعديلات على الاختصاصات المنوطة بأجهزة الهيئة، من أهمها إحداث لجنة دائمة لدى مجلس الهيئة تتكون من الرئيس وثلاثة نواب له معينين من قبل مجلسها تكلف بدراسة ملفات القضايا المتعلقة بحالات الفساد المعروضة عليها من قبل الرئيس، في ضوء المحاضر المنجزة بشأنها والوثائق والمستندات والمعلومات ذات الصلة، واتخاذ القرارات المتعلقة بها باسم المجلس، وذلك بإحالة استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجهات المعنية بتحريك مسطرة المتابعات.

وخلافا للقانون الحالي الذي ينص على توقف أعضاء الهيئة أثناء مزاولة مهامهم عن ممارسة أي نشاط مهني أو تجاري في القطاع الخاص وتوقيف مشاركتهم في أجهزة الإدارة والتدبير والتسيير بالمنشآت الخاصة أو العمومية الهادفة إلى تحقيق ربح، فإن المشروع الجديد حصر حالة التوقف في مزاولة الأنشطة على الرئيس ونوابه، ووضعهم في حالة الحاق إذا كانوا موظفين عموميين.

من يبلغ الهيئة؟

ينص مشروع القانون على أنه "يمكن لشخص ذاتي أو اعتباري وكذا لأي رئيس من رؤساء الإدارات ولأي موظف، توافرت لديه معطيات أو معلومات موثوقة أو قرائن أو حجج تثبت وقوع حالة من حالات الفساد، تبليغها إلى علم رئيس الهيأة".

كما يمكن لكل شخص ذاتي أو اعتباري تضرر أو من المحتمل أن يتضرر من حالات الفساد أن يبعث بشكايته شخصيا أو عن طريق نائبه إلى رئيس الهيأة.

شروط قبول التبليغ

يشترط لقبول التبليغ أو الشكاية أن يكون التبليغ أو الشكاية مكتوبا ومذيلا بالتوقيع الشخصي للمبلغ أو للمشتكي مع كتابة اسمه كاملا، وتضمين جميع البيانات المتعلقة بهويته، وأن ترفق الشكاية بجميع المستندات والوثائق والمعلومات إن وجدت، وكل حجة أخرى من شأنها إثبات حالة الفساد، وأن تحدد الشكاية الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأشخاص المعنيين بحالة الفساد. كما يشترط أن لا تكون حالة الفساد معروضة على القضاء، أو صدر بشأنها حكم قضائي، كما لا يجب أن تتضمن الشكاية أي عبارة من عبارات السب والقذف في حق أي شخص أو جهة، تحت طائلة تطبيق التشريع الجاري به العمل.

يمكّن المشروع مأموري الهيئة من دخول جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومقرات باقي أشخاص القانون العام باستثناء المحاكم ومرافق إدارات الدفاع الوطني والأمن.

قسم المأمورين

من أجل انجاز مهامه المتعلقة بتلقي التبليغات والشكايات والمعلومات ودراستها والقيام بأعمال البحث والتحري في شأنها، يساعد رئيس الهيئة مأمورون يعينهم اعتبارا لتجربتهم وخبرتهم المهنية، ومشهود لهم بنزاهتهم واستقامتهم، ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية للهيئة، بالنسبة لهذه الفئة. ويؤدي المأمورون اليمين، أمام محكمة الاستئناف بالرباط. ■

CNDH حول احتجاجات الحسيمة:

قتل عماد العتابي.. تعذيب الزفزافي.. والأيادي الخارجية!

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأحد 8 مارس 2020، خلاصات تقريره الذي طال انتظاره، حول أحداث الحسيمة، والذي يتألف من 400 صفحة، بعد أن صادقت عليه الجمعية العامة الثانية، المنعقدة خلال نهاية الأسبوع الماضي، والذي تدارست فيه أربع وثائق، شملت، فضلا عن تقرير الحسيمة، تقرير المجلس السنوي، وتقريرا حول أحداث جرادة، وتقريره الذي سيقدم للجنة إعداد النموذج التنموي الجديد.

المختار عماري

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمينة بوعياش وأمينه العام منير بن صالح قدما التقرير حول أحداث الحسيمة.

تحدثت أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال الندوة الصحافية التي حضرتها "تيلكيل عربي" بمقر المجلس، بنفس اللغة التي وردت في التقرير، وهي تصف مشقة العمل لإعداد تقرير المجلس حول أحداث الحسيمة، بأنه عمل "مضن، استمر لشهور، من أجل جمع المعلومات والشهادات، والتحقق منها، والقيام بالتحريات"، من خلال الوثائق وأشرطة الفيديو، والاجتماعات، وجلسات الاستماع، والشهادات، والتقصي، إلى جانب العشرات من زيارات فرق المجلس الوطني للمعتقلين". وكان الهدف من هذا العمل المضني "تقديم مقاربة حقوقية شفافة لما حدث خلال الأشهر الإثني عشر من الاحتجاجات التي عرفها إقليم الحسيمة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2016 إلى أكتوبر 2017". تقول بوعياش، تعليقا على ذلك: "وثقنا المعطيات وقدمناها.. كل ما لدينا من معطيات نقدمها".

احتجاجات.. حراك أم أحداث

اختار معدو التقرير، الذي جرت صياغته بين نونبر 2019 ومارس 2020، تجنب توصيف ما وقع في الحسيمة بـ"الأحداث"، لأن هذه العبارة، كما توضح بوعياش، "لاتفي

«

تقرير المجلس لم يؤكد ما يشتكي منه ناصر الزفزافي.

« بتوصيف ما وقع"، كما أن كلمة الحراك أو حراك الريف "تحمل شحنة إيديولوجية وسياسية لاتمكننا من التوصيف"، فضلا عن كون كلمة الريف ليست دقيقة في تحديد مكان وقوع الأحداث؛ إذ لا يمكن إطلاق الكل (الريف) على الجزء (الحسيمة)... لذلك اعتبر المجلس، في تقريره، أن 'احتجاجات الحسيمة' هي التعبير الذي يضمن أكبر قدر من الدقة والموضوعية، فمفهوم الاحتجاج يعتبر أحد ركائز حقوق الإنسان حيث نجد أن 'حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي مضمونة' وكلها تدخل ضمن الاحتجاج".

ب- كرونوجيا الأحداث

يقف تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ثلاث مراحل مرت منها احتجاجات الحسيمة:

1- مرحلة الاحتجاجات السلمية

امتدت من أكتوبر إلى مارس2017، أي أنها استغرقت ستة أشهر، وهي من أطول مدد الاحتجاجات السلمية في المغرب، وكانت تتم بالليل والنهار، خاصة أنها تزامنت مع رمضان، وجاب المحتجون جل شوارع وازقة المدينة، وعرفت أشكالا احتجاجية غير مسبوقة، منها "طقطقة الأواني"، وارتداء النساء للباس الأسود، تعبيرا عن رفض مداهمات البيوت. وشارك في هذه الاحتجاجات مواطنون من خارج الإقليم، ولم يكن فيها حضور للقوات العمومية، أو أن حضورها كان رمزيا.

2- مرحلة التظاهر بالعنف والرشق بالحجارة

انطلقت من مارس، بعد أول محاولة اعتصام بنصب الخيام بساحة محمد الخامس، حيث خلف تفريق هذا الاعتصام إصابات مختلفة. وإذا كانت هذه الفترة قد عرفت إصابات عديدة في صفوف القوات العمومية، طبقا للمعلومات التي توصل بها المجلس من مديرية الأمن، فإنه بالمقابل لم يحصل على معطيات حول إصابات المواطنين.

3- مرحلة العنف الحاد

وامتدت هذه المرحلة من ماي إلى أكتوبر. ومن أبرز الأمثلة على هذا العنف إحراق مقر إقامة الأمن بتاريخ 26 مارس 2017، والتي حصل المجلس فيها، بالخصوص، على شهادات الأمن، لكن لم يحصل من الجانب الآخر سوى على شهادة يتيمة لتلميذ، بسبب "عزوف المواطنين عن تقديم شهاداتهم في هذه الواقعة"، حسب رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من الأمثلة المدرجة أيضا في هذه المرحلة العنف الناجم عن محاولة اعتقال ناصر الزفزافي في 26 ماي 2017، وكذا احتجاجات 20 يوليوز بأحياء سيدي العابد وقرب مستشفى محمد الخامس وبمنطقة بوجيبار وبحي أفرار وظهر مسعود، وكذا الاحتجاجات التي وقعت بمنطقة محادية لمدينة إمزورن في 3شتنبر 2017.

مصرع عماد العتابي

في إطار حديثه عن مرحلة العنف الحاد، قدم المجلس روايته لمقتل عماد العتابي، والتي استقاها من شهادات الشرطة وشهادات أشخاص كانوا حاضرين في عين المكان. وتقول هذه الرواية إن عددا من المتظاهرين هاجموا سيارة للشرطة، وحاولوا إخراج شخص معتقل، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى مهاجمة شرطي ومحاولة انتزاع سلاحه، فلجأ هذا الأخير إلى إطلاق رصاصة في الهواء، ثم أطلق الرصاص على الأرض، فأصابت الشظايا عماد العتابي. وهذه المعطيات يؤكدها تقرير خبرة استعمال الرصاص. بعد ذلك، حملت القوات العمومية عماد إلى المستشفى وهو في حالة غيبوبة، ثم منها إلى الرباط، حيث توفي في شهر غشت.

ج- اقتحام الزفزافي للمسجد يوم الجمعة

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقريره، ما حدث يوم الجمعة 26 ماي2017، من دخول ناصر الزفزافي للمسجد، وهو الحدث الذي سيشكل تحولا في أحداث الحسيمة، إذ سيصدر بعده مباشرة قرار اعتقاله، (يقدمه) على أنه مس بالحق في العبادة ولا يندرج ضمن حرية »

التعبير. يقول تقرير المجلس "قام ناصر الزفزافي، بتاريخ 26 ماي 2017، باقتحام المسجد أثناء خطبة الجمعة، مقاطعا الإمام ومخاطبا المصلين داخل المسجد، وترتب عن ذلك حرمان المصلين من ممارسة حقهم في صلاة الجمعة، حيث أقام بهم الإمام، في نهاية المطاف صلاة الظهر (أربع ركعات)، عوض صلاة الجمعة. وبالتالي، تم حرمانهم من إتمام شعائر خطبة الجمعة وصلاة الجمعة".

وبعد أن أورد رأي الزفزافي، اعتبر المجلس أن "الأمر لا يتعلق بنقاش عمومي وبفضاء من الفضاءات العمومية، حيث تتواجه الآراء والمواقف محتكمة إلى الحجة والبرهان، بل نحن أمام شعيرة تعبدية، لها دلالتها القدسية، يمارسها المؤمنون بها. وإذا حدث وكان خلاف أو اختلاف حولها، فمكان التعبير عنه في الفضاء العمومي، إذ لو اكتفى ناصر الزفزافي بانتقاد الخطية خارج المسجد، لكان يمارس حقه المشروع في حرية التعبير. لكنه باقتحامه للمسجد، يكون قد اعتدى على حق الذين كانوا بالمسجد في ممارسة حرية تعبدهم وحريتهم الدينية. ولذلك فإنه قد خرق حقهم في ممارسة شعائرهم".

واعتبرت رئيسة المجلس أمينة بوعياش أن التقرير لم يتوقف عند خطبة الجمعة وطبيعة مضامينها والموقف منها ، لأن "المهم هو واقعة الاقتحام وليس ماراج من كلام".

د- مطالب احتجاجات الحسيمة والرد المتأخر للدولة

قالت رئيسة المجلس إن مطالب المحتجين في الحسيمة كانت متصاعدة وغير مرتبة، وتنوعت بين مطالب ذات صلة بسوء التدبير (مشاريع كبرى تمت برمجتها ووقع التماطل في إنجازها)، ومطالب ذات علاقة بمشاريع محلية في إطار سياسة القرب، ومشاريع تحتاج إلى مسطرة خاصة، كنزع الملكية وتدبير الملك الغابوي وتسعيرة الماء والكهرباء. توضح بوعياش أن أول ملاحظة حول تعامل الدولة مع هذه المطالب، هي التأخر في التعاطي معها بحوالي ستة شهور، فبينما انطلقت الاحتجاجات في أكتوبر كانت أول زيارة للمنطقة في شهر ماي.

تقول بوعياش "تحركت السلطات بعد أن بدأت الاحتجاجات تأخذ طابع العنف والعنف الحاد"، ويستنتج التقرير: "لاشك أن تأخر الحوار مع أعضاء الحكومة وشبه انعدامه مع منتخبي المنطقة لمدة ستة أشهر، قد أثر سلبا على منحى الاحتجاجات".

يذكر المجلس بمختلف الإجراءات التي

نفت بوعياش تعرض الزفزافي للتعذيب، بحيث أن الفحوصات، وما أثبتته الكاميرات، وخلاصة التحريات لا تتوافق مع تصريحاته أو تصريحات عائلته.

اتخذتها السلطات للتجاوب مع مطالب المحتجين، بما في ذلك القرارات المركزية بإعفاء عدد من الوزراء والمسؤولين، ويتوقف عند أحد أهم المطالب والذي بسببه تعثر الحوار، ألا وهو إلغاء ظهير العسكرة.

في هذا الصدد، اعتبرت بوعياش أن المرتكزات التي يحدد على أساسها مفهوم العسكرة على المستوى الدولي غير متوفر في الحسيمة، وهي على سبيل المثال وجود حاكم عسكري، وجيش، وحظر للتجول. وبناء عليه فإن " كل هذا لا يدع مجالا للشك في أن إقليم الحسيمة يعتبر إقليما عاديا... وأن كل المقتضيات القانونية المتوفرة ألغت ظهير 1.58.381"، كما يقول التقرير.

ه-حرية التعبير والتجمع

على مستوى حرية التعبير، دعا تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التمييز بين الخطابات المحمية قانونيا، وهي الخطابات التي لا تحرض على العنف أو الكراهية، حتى وإن اتسمت بالقوة. وضرب أمثلة على ذلك بعبارات وردت في خطابات المحتجين، من قبيل "الصعلوك"، "الكركوز"، "كذابة ماعندناش فيهم الثقة ربما كيخدموا القرقوبي"، "أفشل حكومة"، "رؤساء الجماعات وبيادقهم ومخبريهم إلى الجحيم إلى مزبلة التاريخ ملعونين"...

لكن التقرير أورد أيضا أمثلة لخطابات، تدعو إلى العنف أو الكراهية وتحرض عليهما، من قبيل "باش يفهموها راكم نتوما الأجهزة القمعية راكوم مهددين، نقولو لكم أن تواجدكم هنا تواجد مشبوه، وتواجد يهدد حياتكم..."، و"يريدون أن يدخلوا الريف في مستنقع من الدماء"، و"والله وقسما بالله وقسما برب العزة إن لم تحققوا ملفنا الحقوقي سوف نتبع أجدادنا وستراق دماؤنا على هذه الأرض الزكية الطاهرة".

و-ادعاءات التعذيب

توقفت أمينة بوعياش عند نشر مقتطفات من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تعذيب معتقلي الحسيمة سابقا، وقالت إنه خرج عن سياقه، وأثار التباسا كبيرا".

وقبل الحسم في ادعاءات التعذيب، اعتبر المجلس استنادا على اجتهادات دولية، وهي الطريقة التي اعتمدها في معالجته لكل جوانب هذا الملف، (اعتبر) انه للقول بوجود تعذيب، لابد من توفر العناصر الخمس الآتية: يجب أن ينتج عن الفعل ألم أو معاناة جسدية أو عقلية حادين، يجب أن يكون الفعل متعمدا، يجب أن يكون الفعل لغرض محظور، يجب أن يرتكب الفعل موظف عمومي أو بتحريض منه، أو بموافقته الصريحة أو الضمنية من قبل شخص يخضع لسلطته أو سيطرته، وألا يكون الفعل ناتجا عن عقوبات مشروعة ".

بعد ذلك، قسم المجلس الحالات المتعلقة بادعاءات التعذيب إلى خمس مجموعات:

رئيسة المجلس أمينة بوعياش قالت إن مؤسستها وثقت المعطيات وقدمتها.

« مجموعة قد تتوفر فيها عناصر التعذيب (ضمت ثلاث حالات)، مجموعة فيها اتهامات بالاستعمال المفرط للقوة خاصة أثناء التوقيف (ضمت 9 حالات)، مجموعة تدعي المعاملة القاسية أو اللاإنسانية (تضم ثلاث حالات) ومجموعة تدعي المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة (تضم أغلب الموقوفين) ومجموعة خامسة لم يثبت تعرضها للعنف (تضم 28 حالة).

ز-محاكمة المتابعين على خلفية أحداث الحسيمة

اعتبر تقرير المجلس أنه لم يتم التداول بشكل مستفيض في الحالات الثلاث التي يقول المجلس بأن أصحابها قد يكونوا تعرضوا للتعذيب، ويطالب السلطات بتعميق البحث في هذه القضية، لكي "نضمن حق الانتصاف وضرورة نشر نتائج البحث للرأي العام"، تقول بوعياش.
عدا ذلك، تم إبعاد محاضر الشرطة القضائية ، واعتمدت المحكمة على إثباتات الفيديوهات، والرسائل النصية، والتنصت على المكالمات بالأساس، والذي يقول التقرير بأنه تم بشكل قانوني، كما أن المتهمين لم يكرهوا على إثبات التهم على أنفسهم، فناصر الزفزافي رفض الكلام، وربيع الأبلق رفض أن يقدم كلمة السر الخاصة بحسابه على الفايسبوك.

ن-تحليل المنشورات الخاصة بالاحتجاجات

لاحظ القائمون على التقرير وجود كم هائل من الفيديوهات التي تنشر مزاعم بالتعذيب والاغتصاب في الحسيمة، فتم تشكيل فريق عمل، انكب على دراسة هذه المنشورات. تم الوقوف على وجود 302 ألف منشور على الأنترنيت لها علاقة بالأحداث، بمشاركة 43 ألف صانع محتوى، وأن من بينها 10 آلاف منشور مضلل أو يتضمن الدعوة للكراهية أو إلى العنف. وانتهى البحث إلى أن المواقع الإلكترونية العشرين الأولى الأكثر تأثيرا توجد كلها خارج المغرب، وأن 19% فقط من الناشرين فيها يقيمون في المغرب، وأن أزيد من النصف يوجد في أوروبا، وأن ثلث هذا الكم الموجود في أوروبا يستقر بالأساس في بلجيكا وهولندا وألمانيا.

بوعياش اعتبرت أن العمل كان مضنيا، استمر لشهور، من أجل جمع المعلومات والشهادات، والتحقق منها، والقيام بالتحريات.

ح-ادعاءات التعذيب في السجن

قام المجلس بـ240 زيارة المعتقلين في17 مؤسسة سجنية، وتدخل لتحسين ظروف الاعتقال فيها. تقول بوعياش "تحرينا في السجن الانفرادي للزفزافي، حيث كان يقيم في زنزانة من 4 أمتار على 4,5 متر، وهي زنزانة أكبر من المعدل الدولي المحدد في 3 أمتار، في حين يقيم المهداوي في زنزانة من 14 مترا".
زنزانة الزفزافي، تقول بوعياش، "نظيفة، وبها تهوية". وتنقل عن السلطات قولها بأن وضعه لوحده لم يكن بسبب وجود عقوبة، ولا بالنظر إلى خطورة محتملة قد يشكلها، إنما بسبب متطلبات "البحث القضائي".
وحسب بوعياش ، فإن التواجد في زنزانة منفردة يعتبر مسا بحقوق السجين إذا اقترن بالعزلة الاجتماعية التامة، من غياب للفسحة، والزيارة، والمكالمات الهاتفية، والمحامي، والفحص الطبي"، وهي حقوق كان يتوفر عليها الزفزافي.
كنا نفت بوعياش تعرض الزفزافي للتعذيب، بحيث أن الفحوصات، وما أثبتته الكاميرات، وخلاصة التحريات لا تتوافق مع تصريحاته أو تصريحات عائلته.

63 خلاصة و32 توصية

قدم المجلس في ختام تقريره 63 خلاصة و32 توصية، من أهمها التحقق من حالات التعذيب التي أوردها، ومراجعة المسطرة الجنائية، بإزالة المقتضى الذي يفرض على المتهم إثبات تعرضه للتعذيب، وفتح الباب أمام إمكانية الطعن في سلب الحرية الذي تقرره النيابة العامة. ■

بعدّ إصداره كتابا عن "التليين"..

باكو: التعويم التدريجي للدرهم "حيلة" لنزع الطابع السياسي عن تخفيض قيمته!

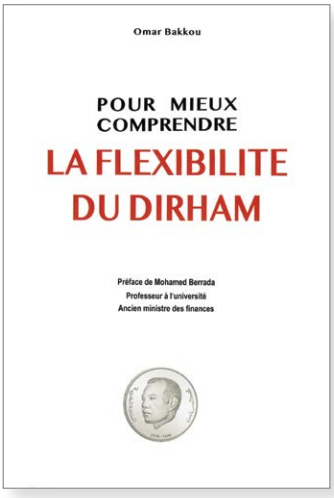

قررت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يوم الجمعة 06 مارس 2020، بعد التشاور مع بنك المغرب، الانتقال إلى المرحلة الثانية من إصلاح نظام سعر الصرف، الذي انطلق في شهر يناير 2018، من خلال توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم، ابتداء من يوم الاثنين 9 مارس 2020، من 2,5± في المائة إلى 5± في المائة بالنسبة إلى سعر الصرف المركزي المحدد من طرف البنك المركزي.

عمر باكو، الاقتصادي المتخصص في سياسة الصرف، الحاصل على الدكتوراه بأطروحة في موضوع "سياسة الصرف في المغرب وتحديات العولمة"، أصدر أخيرا كتابا تحت عنوان "من أجل الفهم الجيد لتليين الدرهم". التقاه "تيلكيل عربي" لاستيضاح كل ما يتعلق بتليين الدرهم وكل ما يرتبط منه من آثار، ودواعي الإصلاح الذي اتخذه المغرب، والذي دخل المرحلة الثانية، في إطار التعويم التدريجي للعملة الوطنية...

حاوره موسى متروف

لماذا أصدرت هذا الكتاب، وحول موضوع تليين الدرهم تحديدا، بعد اتخاذ القرار بتبنيه؟

أولا، لأنني أولا أنجزت أطروحة في الموضوع، اشتغلت عليها لأكثر من ست سنوات.

وثانيا، لاحظت في النقاش الذي وقع حول "تليين" (flexibilité) الدرهم، أخطاء متعددة، وتأويلات مجانبة للصواب. ومن بين هذه الأخطاء، أن التعويم (flottement) يعني تخفيض قيمة (dévaluation) الدرهم؛ أي تخفيض سعر العملة، أو أن يعني القابلية للتحويل إلى عملات أخرى (convertibilité)، بمعنى أن تصبح تحويلات الأموال بدون قيود. وهناك من قدم سيناريوها كارثيا، وتوقع أن تعرف هذه المرحلة مثل ما وقع في مصر، لما تنطوي عليه من مخاطر اقتصادية كبيرة... فضلا عن التحليل الرسمي، الذي كان مبهما، والذي قدم الأمر كأنه حل سحري، سنقوم به وسيحل كل المشاكل. ولم يتم تقديم نسبة أثر هذه الوصفة وما يمكنها أن تقدمه للمغرب. وهذا ما جعل جهة رسمية تقول إن هذه الخطوة في صالح التنافسية، ولن يكون لها وقع على الأسعار... وبالنظر لمعرفتي الدقيقة بالموضوع، بحكم أنني اشتغلت عليه لمدة كبيرة، وبالنظر للموضوع الذي لم يكن مفهوما بشكل جيد، فقد اتخذت القرار بإعداد هذا الكتاب ليفسر لمن لديه ثقافة القراءة موضوع تليين العملة بطريقة سهلة ولكن بعمق علمي... وأعتبر أنها إهانة للمغرب وللفكر الاقتصادي في البلاد أن يقوم المغرب بإصلاح كبير ولا يُكتب عنه كتاب، ولا يعقل أن يبقى الموضوع بين ثلة من التقنيين الإداريين...

وما الفرق بين تليين العملة ونظام الصرف الثابت؟

أولا، وفي الحقيقة، نظام سعر الصرف الثابت ليس ثابتا في العالم بأسره. بعد سنة 1971، لم يبق هناك سعر صرف ثابت، لأنه منذ 1944 إلى سنة 1971، كان هناك نظام "بروتون وودز" باتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وهو نظام يربط كل العملات مع الدولار، وكان ربط الدولار مع

«

الذهب، وكان كل دولار يقابل 35 أوقية من الذهب. ولم يستمر هذا النظام، الذي فشل سنة 1971، لأسباب مرتبطة بالولايات المتحدة التي أصبحت نفقاتها كثيرة بسبب حرب الفييتنام، فشرعت تنتج العملة أكثر من مقابلها من كميات الذهب، وتغطي مصاريف الحرب بعجز ميزانياتي... ما جعل قيمة عملتها، مقابل الذهب، تتراجع لأن كمية الذهب محدودة، فطرح إشكال على المستوى العالمي، ما جعل فرنسا تقول لهم "إنكم تستغلوننا، باستغلال ثقتنا فأصبحتم تنتجون عملة أكثر لتغطية نفقاتكم..."، فوقع هذا الصراع ليبدأ التهديد بمطالبة الأمريكيين بالمقابل من الذهب، فتم الشروع في إفراغ صندوق الاحتياط الأمريكي من المعدن النفيس، فاضطرت الولايات المتحدة للتخلي عن المسؤولية عن نظام عالمي أصبح إكراها بالنسبة إليها وضاغطا عليها لتحديد نفقاتها، لتعلن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (الدولار عملتنا وهو مشكلتكم!).

إذن، في ذلك النظام كان هناك سعر صرف ثابت، والدرهم المغربي كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي بشكل ثابت، والفرنك الفرنسي ثابت مع الدولار... والمغرب عندما كان يستورد بالدولار كان يستورد بالدرهم الثابت مع الدولار، لأنه ربط عملته بالفرنك، ولم يكن هناك تغيير. ولكن عندما انتهى ذلك النظام في 1971، صارت العملات القوية، التي كانت في ذلك الوقت، مثل المارك الألماني، وأيضا الدولار والفرنك السويسري والجنيه البريطاني، وحتى الفرنك الفرنسي نسبيا، غير ثابتة، إذن عندما تربط الدرهم "الثابت" مع الفرنك، يصبح غير ثابت...

وقد كان المغرب، في 1973، من الدول الأولى التي اتخذت قرار "نظام السلة"، لأنه كان هناك إشكال هو أن البلاد كان هاجسها هو نسبة التضخم، وما زال، وهي ميزة اقتصادية...

الباحث الاقتصادي المتخصص في سياسة الصرف عمر باكو نشر كتابه بعد اتخاذ الخطوة الأولى لتليين الدرهم.

قبل مواصلة الحديث عن نظام السلة، هل يمكن أن نتوقف عند هاجس ضبط التضخم الذي وصفته بالميزة الاقتصادية للبلاد. لماذا يبدو الأمر حساسا؟

نعم حساس ولا يجب "اللعب" فيه، لأن قرار التحكم في نسبة التضخم هو قرار حكيم جدا و الذين عاشوا التضخم عرفوا أثره. التضخم يخرب الاقتصاد، والأرجنتين مثال على ذلك، لأنه بعد انعدام الثقة في العملة الوطنية، لا يمكن استعادتها إلا بعد 30 أو 40 سنة.

في زمن التضخم، يع خلل في القيمة الداخلية للعملة، فلا يثق فيها الفرقاء الاقتصاديون، فيمتنعون عن إقراض الدولة، ولا يقرضون بعضهم البعض، ويختفي السوق المالي، وحينها لا يمكن التقدم إلى الأمام. الآن الدولة تقترض على مدى ٢٥ عاما بنسبة ٥في المائة. تصور أن يكون هناك تضخم وتفقد العملة الثقة، وحينها ستضطر الدولة للاقتراض بنسب كبيرة... هذا فضلا عن أثر التضخم في خلخلة التوازنات الاجتماعية وتضرر أصحاب الأجور الثابتة وتوسع الفوارق...

وما علاقة التضخم بسعر الصرف؟

نسبة التضخم لا ترتبط فقط بسعر الصرف. في مقارنة المغرب مع الولايات المتحدة، نجد الواردات تشكل 15في المائة من الناتج الداخلي الخام، فيما تتجاوز الواردات في المغرب 40 في المائة، ما يجعل سعر الصرف يؤثر على الأثمان الداخلية في المغرب ثلاث أو أربع مرات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان هناك انخفاض كبير في سعر الصرف، قد يؤثر ذلك على الأثمان الداخلية. والتأثير قد يكون كبيرا، إذا كان نطاق تقلب الدرهم واسعا، وكانت هناك صدمة خارجية من قبيل ارتفاع كبير لثمن البترول، وانخفضت قيمة الدرهم بنسبة 30 في المائة، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة التضخم، مثل ما وقع في تونس؛ حيث وصل التضخم إلى نسبة 7 و8 في المائة...

سعر العملة لا يتأثر فقط بسعر الصرف فقط، لكنه يتأثر بالثقة في العملة من طرف المواطنين، لأن الأسعار ترتفع عندما يتم توقع التضخم، وتقوم النقابات وتتم المطالبة بالزيادة في الأجور ويصبح الجو مشحونا، لأن

« الكل يتوقع ارتفاع الأسعار ليتم الدخول في دوامة...

لنعد إلى سلة العملة التي تبناها المغرب...
عندما اتخذ المغرب ذلك القرار، كانت قيمة الفرنك تتراجع مقابل الدولار، ما يجعل قيمة الدرهم تنخفض أيضا مقابل الدولار لأن العملة المغربية كانت مرتبطة بالفرنك، فأصبحت حوالي 40 في المائة من المواد يرتفع ثمنها، ما جعل المغرب يتخوف من التضخم، والضغط على الأسعار، لأن اقتصاده في ذلك الوقت لم يكن مثل اليوم، لأنه كان يستورد كثيرا من المواد الأساسية، فكان الارتباط أكثر من الحاصل الآن. ما جعله في ذلك الوقت، وليضمن استقرار الأمور، أن يتبنى نظام السلة، وهي بطريقة بسيطة، أن يمكن الدرهم من الحصول على نفس سلة العملة (60 في المائة من الأورو و40 في المائة من الدولار) بشكل ثابت. وكأنك تريد أن تشتري بنفس العملة نفس السلة من البطاطس والجزر مثلا، ولكن ثمن الدولار والأورو يتغيران يوميا، ما يجعلك تغير يوميا ثمن الدرهم مع الدولار وثمن الدرهم مع الأورو، ولأنك تسعى للحصول على نفس السلة فيجب مثلا أن تنقص مثلا من ثمن الدرهم مقابل عملة من العملتين وتزيد مقابل الأخرى وهكذا، من خلال اللعب على العملتين مقابل الدرهم، لنحصل على نفس السلة...
إذن، هذا هو النظام الذي كان يوصف بأنه ثابت، وهو غير ثابت في الواقع، وقد مر من مجموعة من المراحل؛ أي عندما كانت هناك مجموعة من العملات، ليمر إلى الأورو، وقابلنا الدرهم في سلة من 80 في المائة من الأورو (و20 في المائة من الدولار) قبل أن تصبح 60 في المائة في 2015، وبصفة عامة يمكن أن نقول إن السعر الدرهم كان "محددا" بطريقة إدارية، من خلال تركيبة تحددها وزارة المالية ويتكلف بنك المغرب بإعمالها، مع ترك نسبة 0,3 في المائة كهامش للسوق، حسب العرض والطلب. وهذا السوق يرتبط بحركة العملة الصعبة، كما يقع مثلا في الصيف عند دخول المغاربة المقيمين في الخارج، فتكثر العملة في السوق ويتم شراؤها بثمن منخفض قليلا، وفي فترات التوتر، يقع العكس من خلال تقديم تحفيز بزيادة قليلة وهكذا.. المهم أنه بدأ، منذ ذلك الحين، الشروع في إدخال آليات السوق على الأقل.
اليوم، تم توسع الهامش إلى 0,2 في المائة، قبل أن يرتفع الهامش منذ 9 مارس إلى 5 في المائة، وهذا هامش تحرك سوق الصرف. إذن فهناك السوق وهناك التحديد المتمثل في السعر المرجعي. ومن أراد بيع كمية كبيرة من العملة مثلا لا يمكنه أن يتجاوز الهامش في الانخفاض، لأنه حينئذ سيتدخل بنك المغرب لشرائها، للحفاظ على استقرار العملة.

كيف يمكن وصف هذا النظام؟
هي صيغة هجينة ما زال فيها تحديد

إنها إهانة للمغرب وللفكر الاقتصادي في البلاد أن يقوم المغرب بإصلاح كبير ولا يكتب عنه كتاب.

مع إدخال ميكانيزم السوق، مع التوسيع التدريجي لتلك الهوامش حتى يتم حذفها بشكل نهائي.

وهل حينها يمكن الحديث عن تحرير العملة؟
في الواقع ست دول في العالم كله هي التي توصف بأن فيها تحرير ولكنه ليس مطلقا. لأن صندوق النقد الدولي لا يعتبر التحرير مطلقا إلا إذا كان تدخل البنك المركزي لا يتجاوز ثلاث مرات في ستة أشهر، والآن ليس هناك من لا يتدخل! لأن سوق الصرف ليس كالأسواق الأخرى والبنوك المركزية لا تترك الحرية المطلقة لسوق الصرف. فقط هناك أنظمة تتدخل في السوق وأنظمة أقل تدخلا. وحتى معايير صندوق النقد الدولي فيها نقاش، لأنه يعتبر منطقة نظام الأورو مثلا فيها تحرير، فهل هذا هو الواقع في اليونان؟

لنعد إلى المغرب...
المغرب اتخذ قرار التحرير التدريجي والمستوى الحالي ضئيل جدا، لأن المملكة في الثمانينات، في فترة كانت الظروف قاسية، اتخذت، ولثمان مرات قرار تخفيض قيمة الدرهم، والتي إذا جمعناها نصل إلى نسبة 50 في المائة من تخفيض قيمة العملة.
واليوم، إذا انخفضت قيمة العملة نصل إلى 5 في المائة، وإذا أخذنا في الاعتبار سلة العملة التي تبناها قبل ذلك يصل الهامش إلى أقل حتى من 5 في المائة ! إنها فقط مرحلة للتمرس على تعويم العملة بشكل بطيء، والمغرب قد نعتبره في نهاية المطاق جد محافظ في هذا المجال.

ذكرت في كتابك، أن هذا النظام لتليين العملة هو دواء من بين الأدوية وليس هو الدواء...
قبل 2007 و2008، كانت لدينا آليتان لتدبير مسألة العجز؛ الاقتراض من الخارج والسيولة الاحتياطية من العملة التي تكون لدى بنك المغرب. ثم تبين حدود هذه المسألة عندما وصلنا في 2012 إلى العتبة النفسية وهي 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام من الديون الخارجية وهيى عملية مستمرة، ليصل إلى أزمة صرف. ما يجعل الدولة في ظل انخفاض الادخار الداخلي، عندما تريد الاقتراض من الخارج لن تجد من يقرضها، فيقع الضغط على الاحتياط من العملة.
وعندما يتم رفع سعر الصرف، سيجعل المواطنين يمتصون هذا الأمر، لأنه سيرتفع ثمن الواردات، والمواد التي يتم استيرادها والتي قد تصل نسبتها إلى 47 في المائة سيرتفع ثمنها، الذي سيؤديه المواطنون الذين سيساهمون في الحد من قلة العملة الصعبة في البلاد...
المشكل في الأصل هو مشكل طاقي بالأساس، لأن أكثر من 95 في المائة من المواد الطاقية لا ننتجها، ونستوردها، وإذا ارتفع ثمنها، ستؤثر على الاقتصاد، والحل في الواقع هو معالجة المشكل جذريا، من خلال التقليل من التبعية الطاقية، لأنه تقنيا اللعب على سعر الصرف لا يحل المشكل إلى ما لا نهاية. »

والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري أشار على وزارة المالية والاقتصاد باتخاذ الخطوة الثانية من التعويم التدريجي للدرهم ومؤسسته تراقب تقلب العملة الوطنية.

« ثم إن قيمة الدرهم إذا انخفضت بنسبة 15 و20 في المائة سينهار، لأنه سيقع هروب للرساميل، كما وقع في لبنان ومصر وغيرهما... إذن سعر الصرف آلية تعمل جيدا في حالة عدم انخفاض قيمة الدرهم إلى مستوى معين، لتبقى محدودة المفعول، ولتبقى الإشكالية طاقية وحلها طاقي. وتوسيع نطاق تقلب الدرهم لا يمكن أن يتجاوز 10 في المائة، لأن الدولة لديها طاقة محدودة لتحمل التضخم من طرف المجتمع، بغض النظر عن قوة المؤسسات... كما أن هناك مشكلا مرتبطا بسياسة التجارة الخارجية بصفة عامة، فقد وقع المغرب مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، وليست هناك لجنة وزارية لتتبع هذه الاتفاقيات، وهناك دراسة قامت بها منظمة التجارة العالمية تؤكد أنه، خلال عشرين سنة (1995-2014)، تبين أن المغرب من أقل الدول التي استعملت المسطرة المتاحة لعدم الإغراق (anti-dumping)، بحيث لم تتجاوز 6 مرات في 20 سنة! فضلا عن ذلك، هناك مشكل النفقات العمومية، فاليوم مصاريف الدولة فيها كثير من التبذير في النفقات، وما لذلك من تأثير على الإنفاق العام للبلاد. وهذه المصاريف العمومية تظهر بشكل جلي في الدعم، حيث تقدم الدولة، مثلا، تحفيزات لمستوردي الغاز، في حين أن المنطق يقتضي أن يرتفع ثمنه لينقص استهلاكه وتقع صيرورة للفرز، كما يقع في استعماله في الفلاحة، عوض إيجاد مواد بديلة. لأنه عندما يكون الثمن حقيقيا تكون هناك إمكانية "العقلنة الاقتصادية"...

وهناك سياسة النمو التي يسعى إليها الملك، خلال النموذج التنموي الجديد، لأنه "عندما يكون هناك نمو تصير التوازنات مفهوما لا معنى له"، ولأنه عندما تكون في دينامية النمو، الكل يمكنه أن يقرضك ولا يبقى هناك مشكل! ولو كان المغرب قادرا على أن يحصل على نسبة نمو 6 و7 في المائة لتغيرت المعايير، ولصارت 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام من الديون الخارجية لا تعني ما تعنيه الآن، لأنها مرتبطة بالدينامية الاقتصادية، لأن اليابان لديها نسبة 220 في المائة...

المهم أن المغرب اتخذ قرار التعويم التدريجي للدرهم...

الأزمة وقعت في 2008 وانتظر المغرب حتى 2012، لأنه انتظر انخفاض ثمن البترول، واعتبر أن المسألة ظرفية ولما تبين له الطابع البنيوي للمشكل، اتخذ القرار الأول في 2015 وهو "إعلان" أنه في المستقبل سيغير سياسته في ما يخص سعر الصرف، وقال إن سياسته ستكون سياسة التليين، وانتظر حتى يناير 2018، ليكون التقلب في هامش 2,5 في المائة، وكانت مسألة طبيعية أن يمر للمرحلة الثانية، بـ5 في المائة، وفي فترة لا تكون فيها صدمة مثل غلاء البترول حتى لا تعتبر الخطوة كتخفيض لقيمة الدرهم. وفي الواقع أن المسألة هي نزع الطابع السياسي عن سعر الصرف، لأن في الثمانينات ما كان يقع سابقا كان يحرك النقابات أما الآن، فيرتفع نطاق تقلب الدرهم ولا أحد يحتج على ذلك. والآلية، في الواقع، هي ضرورية لأن سوق الصرف فيه عرض وطلب، والقرار جعله أكثر مرونة. والحكومة أخذت الإذن بتخفيض قيمة الدرهم بشكل نهائي، عن طريق هذه "الحيلة" التي هي نطاق تقلب الدرهم؛ أي من خلال سوق الصرف، وبالتالي تم نزع الطابع السياسي عن القرار.

ولكن هل القرار صائب؟

من الناحية الاقتصادية، من الأحسن أن يتم تخفيض قيمة الدرهم، كما فعلت الصين التي خفضت قيمة عملتها 200 مرة، لأنه لا يمكن لشركة تخسر أن تحافظ على أثمانها، ولكن الدولة اختارت التليين عبر التعويم الدريجي، وهذا قد يجعل سعر الدرهم يرتفع قليلا، وذلك ليس في صالح الاقتصاد المغربي، وقد ينخفض بعد ذلك، لكن الدولة لا تستطيع اتخاذ القرار السياسي بتخفيض قيمة الدرهم، لذلك حولت الموضوع إلى السوق، وهو قرار حكيم إذا أخذنا في الاعتبار العوامل كلها.

وألم يعجل انتشار فيروس كورونا باتخاذ القرار للمرور للمرحلة الثانية من توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم؟

لا أعتقد، وقد يكون ذلك مصادفة، ولكنني أعتقد أن للأمر علاقة بزيارة مديرة صندوق النقد الدولي للمغرب. لأن البلاد ملتزمة مع الصندوق الذي منح الخط الائتماني لدولتين، إحداهما المملكة. وربما تحت الضغط الصندوق الذي يطالب بإلغاء المقاصة وغير ذلك، لم تجد الدولة غير أن تقوم بهذه الخطوة الثانية لربح سنة من تخفيف ضغطه... ■

TELQUEL عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/